H.E. BADER AL DAFA
Executive Secretary, ESCWA

حضرات السيدات والسادة رؤساء الوفود؛
حضرات السيدات والسادة ممثلي المنظمات الدولية
يشرّفني تواجدي اليوم بينكم في مؤتمر يتناول مناهضة العنف ضد النساء. واسمحوا لي بداية، أن أتقدّم ببالغ الشكر والامتنان للحكومة والشعب القطري، وأخصّ بالذكر الهيئة الداعية والمنظمة للمؤتمر. نجتمع اليوم في الدوحة لمراجعة أوضاع المرأة التي تخضع للعنف في المنطقة العربية، وللاستشراف لما ينبغي القيام به من أجل النهوض بالمرأة العربية المعنّفة، بخاصة في ظل ظروف الحروب والصراعات المسلحة والاحتلالات التي تعصف بأكثر من خمسة بلدان عربية (العراق وفلسطين واليمن السودان والصومال) وتؤثّر سلباً على إمكانيات التنمية. لهذه الأسباب مجتمعة، تؤمن الإسكوا إيماناً راسخاً بأهمية العمل لمناهضة العنف ضد النساء في المنطقة العربية.
ويشكّل لقاؤنا هنا اليوم هنا في هذه الندوة، خطوة أولى باتجاه كسر حاجز الصمت الذي حجب تلك القضية عن النقاش العلني لعقود من الزمن، مؤدياً إلى تجاهلها. فمجرّد الاعتراف بتفشّي هذه الظاهرة في العالم وفي العالم العربي بشكل خاص ما هو إلا مؤشر إلى بداية الحلّ. إذ تمكنت النساء في شتى أنحاء العالم من تنظيم أنفسهن لفضح العنف ضد المرأة والتصدي له. وأمكن لهن تحقيق مكتسبات هائلة على صعيد القوانين والسياسات والممارسات، حيث أخرجن الانتهاكات إلى الحياة العامة وأثبتن بما لا يدع مجالاً للشك أن العنف ضد المرأة يتطلب رداً من الحكومات والمجتمعات والأفراد مستندات بذلك إلى قوة القانون التي وفرتها منظمات إنسانية وأممية.
وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة العنف الممارس ضد النساء والبنات تحولت إلى وباء حيث يشير تقرير لليونيفيم (آذار/مارس ٢٠٠٨) على أن في العالم، امرأة من أصل ثلاث على الأقل، تتعرّض للعنف. ويتابع التقرير ذاته بأن العنف هو أحد أهم أسباب الوفاة والإعاقة لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و44 سنة. ولا سيما أن العنف يمارس من قبل الأقارب في معظم الأحيان. ولا يقتصر العنف على البلدان النامية والمنطقة العربية، حيث أن حوالي ثلث نساء الولايات المتحدة (31%) يتعرّضن للعنف وذلك وفقاً لمسح أجراه صندوق الكومنولث عام ١٩٩٨. ويتراوح عدد النساء اللواتي تعرّضن للعنف من قبل شريك حالي أو سابق بين ٩٦٠،٠٠٠ وثلاثة ملايين ضحية.
ويبقى البعد الثقافي من أهم أبعاد العنف ضد المرأة وهو يعود إلى قرون، حيث عزّزت المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تبعية المرأة للرجل عبر السنين كما تؤدي الثقافات المحلية في كل بلدان العالم دوراً في تكريس التمييز ضد المرأة .

العنف في المنطقة العربية

لم تعد مناهضة ظاهرة العنف ضد المرأة من المواضيع المحرّمة في معظم الدول العربية، بل باتت قضية علنية تخضع للبحث والتدقيق والمساءلة والإدانة. وقد حظيت بحصّة هامة من مناقشات الحكومات والبرلمانات في أغلبية هذه الدول
أما أهم مظاهر العنف في البلدان العربية فهي أربعة: العنف المنزلي والختان وما يعرف بجرائم الشرف والعنف الناجم عن الاحتلال والنزاعات المسلّحة. إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن الختان وجرائم الشرف ليست حكراً على المنطقة العربية، إذ ذكر تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن ٥،٠٠٠ امرأة تقتل سنوياً في ما يعرف بجرائم الشرف في كل من باكستان وتركيا والأردن وسوريا ومصر ولبنان وإيران واليمن والمغرب وبلدان متوسّطية وخليجية أخرى. وإن كانت تلك الجرائم ترتكب أيضاً في بلدان غربية غير إسلامية يسود فيها العنف. وذكر التقرير أيضاً البرازيل، حيث يبرَّر القتل من أجل صون شرف الزوج في حال خيانة الزوجة له
صحيح أن ختان الإناث هي عادة إفريقية بشكل رئيسي، وتمارس في بلدان إسلامية، وما زالت شائعة في مصر، واليمن، والسودان، وجيبوتي والصومال رغم تراجعها ويؤدي انتشارها إلى مضاعفات صحية خطيرة-إلا أنها عادة قديمة سبقت ظهور الإسلام، إذ تعود جذورها إلى العهد الفرعوني في مصر القديمة، ولا بد من الإشارة إلى أن الختان عادة متعارف عليها أيضاً في أستراليا و شرق مدينة مكسيكو وفي البيرو وفي غرب البرازيل حيث تم استيراد تلك العادة في زمن العبودية. أما ـ «الغرب فقد عرف هذه العادة في القرن التاسع عشر ليعالج ما كان يسميه بـ» الهستيريا النسائية

وبالنسبة للاحتلال والنزاعات المسلّحة، هناك أكثر من بلد عربي يعيش اضطرابات أمنية بدءاً بفلسطين مروراً بالعراق والسودان واليمن والصومال. والمرأة هي أولى ضحايا العنف الناجم عن النزاعات المسلّحة إذ يبلغ عدد الضحايا المدنيين ٧٠٪ من عدد الضحايا (بحسب تقرير اليونيفيم ٢٠٠٧). كما يشكّل النساء والأطفال ٨٠ ٪ من مجموع اللاجئين في العالم وفقاً لإعلان بيجين. وكان طبيعياً أن تقوم الدول العربية أسوة بغيرها من الدول بعدد من الخطوات التي تهدف إلى وضع حد للعنف ضد المرأة .

ونذكر من التدابير الناجحة على صعيد السياسات العامة والتغييرات التشريعية التي اتخذتها الدول العربية بصفة عامة في هذا المجال: تصديق عدد منها في السنوات الأخيرة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وإعادة النظر في مواد بعض القوانين من أجل إلغاء التمييز بين الجنسين والقضاء على العنف القانوني ضد المرأة. كما عملت بعض الدول على إدماج مواد جديدة في قانون العقوبات تجرم بعض ظواهر العنف ضد المرأة مثل ظاهرة التحرش الجنسي، والعنف المنزلي، وأصبح موضوع العنف ضد المرأة أساسياً بعد إضافته إلى الإستراتيجية الوطنية لعدد من هذه الدول. كما التزمت بعض الحكومات العربية بوضع برامج للحد من هذه الظاهرة .

وقد عملت الدول العربية على إعداد عدد من البرامج الناجحة والمشاريع النموذجية هي التالية:

إعداد تقارير ودراسات حول الموضوع وصياغة خطة وإستراتيجية وطنية للقضاء على العنف ضد المرأة والطفلة؛

تنظيم حملة وطنية وأنشطة علمية لتعميم الوعي بشأن مختلف أشكال العنف ضد المرأة بالاشتراك مع المنظمات النسائية والمؤسسات الحقوقية.

وفي سياق الشراكة مع هذه المنظمات، قامت بعض الحكومات بإنشاء مراكز لإيواء النساء ضحايا العنف، وإدارة خاصة بها تابعة لمديرية الأمن العام.

- وإنشاء خط تليفوني لتلقي شكاوى النساء اللواتي يتعرضن لمختلف أشكال العنف (الأردن)، وتقديم خدمات الاستماع والإرشاد القانونية منها والنفسية.
- كما أنشأت بعض الدول مكتب لشكاوى النساء بخصوص مسائل التمييز القائم على الجنس .
- أما بخصوص ما يعرف بجرائم الشرف في بعض البلدان العربية مثل الأردن والعراق وفلسطين ولبنان ومصر، فقد شهدت الظاهرة تراجعاً ملحوظا في الآونة الأخيرة. وجرى في هذا الإطار تعديل قانون العقوبات، وتنظيم برامج التوعية بخطورة هذه الظاهرة وضرورة الحد منها. وتعمل بعض المؤسسات على توفير خدمات متنوعة للضحايا المهددات بجرائم الشرف .
- أما فيما يتعلق بظاهرة ختان النساء، فقد لوحظ تقدم ملموس في هذا الشأن نظراً للجهود التي بذلت من أجل التعريف بمضارها بمشاركة رجال الدين، وعقد الندوات العلمية، ولا بد من الإشارة إلى تطور ايجابي في مصر يخص حقوق المرأة والطفلة. إذ أصدر وزير الصحة في ٢٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٩٧ قراراً يحظر ختان النساء .

أهم العقبات في المنطقة العربية

تتمثل العقبات في :

عدم تنفيذ القوانين القائمة في أغلب هذه الدول التي تدعو إلى معاقبة مرتكبي العنف وردعهم وضرورة سن قوانين جديدة تعزّز الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة؛

صحيح أن معظم البلدان العربية وقعت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أن هناك عدداً من التحفظات على بعض البنود كما لم تتم المصادقة على البرتوكول الخاص بها والإعلان الخاص بالعنف؛

- تأخر المحاكم في النطق بالحكم ضد مرتكبي جرائم العنف في الدول التي تجرّم قانونياً بعض ظواهره، وصعوبة المتابعة القضائية في دول أخرى؛
- ندرة الإحصاءات والدراسات التي تبيّن مدى تعرض المرأة للعنف بخاصة داخل الأسرة؛
- عدم تبليغ الضحايا عن إصابتهن بالعنف، وضعف قدرات الإيواء لدى مفوضيات الشرطة والدوائر الصحية؛
- تدني وعي المرشدين الاجتماعيين المسؤولين عن متابعة حالات العنف؛
- تنامي حالات العنف ضد المرأة بسبب الضغط النفسي الممارس على الرجل في ظل النزاعات المسلحة والحالة الاقتصادية المتدهورة
- يمثل الفقر والتهميش عاملين يؤديان إلى تأجيج العنف ضد المرأة. ويتفشى الفقر في أوساط الإناث أكثر من أوساط الذكور، كما تؤدي تداعيات العولمة إلى دفع المزيد
- من النساء والفتيات إلى التهميش

أهم التحديات في المنطقة العربية

- يتطلّب القضاء على العنف ضد المرأة توافر الإرادة السياسية والالتزام على أعلى المستويات لجعله ذا أولوية على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي.
- تُكرّس الإرادة السياسية عن طريق التشريع، وخطط العمل الوطنية، وتخصيص الموارد الكافية، ووضع آليات لمعالجة العنف ضد المرأة على جميع المستويات.
- تشمل تلك الآليات بذل الجهود للتغلب على الإفلات من العقاب وضرورة إيجاد بيئة مواتية للأداء الفعال للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذه المسألة، والتعاون معها.
- القضاء على المواقف التمييزية الاجتماعية-الثقافية وأوجه التفاوت الاقتصادي التي تعزز تبعية المرأة في المجتمع
- تبقى البيانات والإحصاءات بشأن موضوع العنف غير كافية لترسم الصورة الكاملة عن حجم ومجالات العنف ضد المرأة .
- ضعف الموارد المخصصة من قبل الدولة والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة، وذلك بالنسبة لحجم المشكلة ومتطلباتها على الرغم من نجاح جهود بعض مؤسسات المجتمع المدني في إدخال تعديلات على قوانين العقوبات (في الأردن والجزائر ولبنان والمغرب) حول اعتبار جريمة الشرف جريمة مماثلة للجرائم الأخرى، ما زالت قوانين العقوبات مجحفة بحق النساء .
- وبالنسبة للنساء ضحايا النزاعات المسلحة وأشكال العنف الذي تمارسه قوات الاحتلال في العراق، شهدت مدن عراقية وأحياء كاملة عمليات تهجير تعسفية لآلاف الأسر، وفي فلسطين تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلية أشكالاً من العنف ضد المرأة من تهجير و أسر و تعذيب .

التوصيات العامة

على مستوى التشريعات والسياسات الوطنية

- حث الدول على تطبيق الاتفاقات الدولية التي وقعت عليها وحملها على سن قوانين لحماية المرأة من العنف وإنفاذ تشريعات تحظر العنف ضد المرأة وتعاقب عليه. وإنشاء الآليات المناسبة لمتابعة تنفيذها
- وضع إستراتيجية متكاملة ومنسقة تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القضاء على العنف ضد المرأة صياغة سياسية واضحة بشأن مناهضة العنف ضد المرأة، والتزام الحكومات بها
- تعبئة الموارد الكفيلة بمعالجة العنف ضد المرأة لدعم الإرادة السياسية

على مستوى بناء القدرات والتدريب

- تمكين المرأة على الصعد كافة وتعميق وعيها القانوني بشكل خاص لتعرف حقوقها وتطالب بها إرساء شراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمحاربة العنف ضد المرأة
- بناء القدرات لتعميم الوعي بشأن مفهوم النوع الاجتماعي في جميع قطاعات الوزارات لتبيان مكامن التمييز ضد المرأة على جميع المستويات
- بناء قدرات المرشدين الاجتماعيين الذين يتعاملوا مع النساء المعنّفات

تعميم الوعي

- ثمة حاجة ملحة إلى تعزيز قاعدة المعرفة بكل أشكال العنف ضد المرأة ليسترشد بها راسمو السياسة والإستراتيجية وصناع القرار
- تعميم الوعي بأهمية الاتفاقات الدولية وضرورة تطبيقها بما يتلاءم مع واقع المجتمع
- شجب العنف ضد المرأة في مناهج التربية والتعليم وتعميم ثقافة المساواة والتسامح
- تعميم الوعي لدى وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء بأهمية مناهضة العنف ضد المرأة
- إشراك الرجال في العمل على منع هذا العنف والقضاء عليه، ومعالجة المواقف النمطية التي تساهم في استمرار ممارسة العنف ضد النساء
- رفع مستوى المعرفة والاتصالات وتعميم الممارسات الجيدة

أهم ما قامت به الاسكوا مؤخراً

تبذل الاسكوا جهوداً لمساعدة البلدان الأعضاء في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وسحب تحفظات الدول العربية عنها ومحاربة العنف ضد المرأة كما ساهمت الاسكوا منذ اعتماد منهاج عمل بيجين من خلال برامجها ومشاريعها المتنوعة في المساعدة على تنفيذ الأهداف الإستراتيجية لمجالات الاهتمام الحاسمة الاثنتي عشر ومنها مناهضة العنف ضد المرأة

- قدمت الاسكوا حسب الطلب عدداً من المساعدات الفنية في هذا المجال لعديد من البلدان العربية
- نظمت الاسكوا لصالح الدول الأعضاء ورشات تدريبية حول العنف ضد المرأة في الأردن وسوريا كتدريب للشرطة والأخصائيين الاجتماعيين حول كيفية التعامل مع قضايا العنف ضد العنف وضرورة تطبيق الاتفاقات الدولية. كما قامت الاسكوا بتدريب الإعلاميين على التعامل مع مسائل العنف وتسليط الضوء عليها
- عملت الاسكوا بانتظام على جمع الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وتبادلها مع البلدان الأعضاء لسد النقص في البيانات المصنفة حسب الجنس في المنطقة العربية. وساعدت الاسكوا عدداً من البلدان الأعضاء في بناء قدراتها في جمع الإحصاءات وتبويبها وتحليلها واستخدامها. وتساعد الاسكوا المؤسسات في إنتاج مؤشرات نوعية تبين وضع المرأة في المنطقة والتي تعجز إظهارها المؤشرات الكمية. وستشارك الاسكوا مع باقي اللجان الإقليمية بتنفيذ مشروع حول مناهضة العنف ضد المرأة يتعلق بالمؤشرات الكمية والنوعية حول العنف ضد المرأة وتحليلها
- قامت الاسكوا بإصدار دراسة موسعة حول تعزيز حقوق المرأة في مناطق النزاع وسبل مواجهة العنف فيها
- تقوم الاسكوا الآن بتحضير دراسة حول مدى تطبيق الدول العربية لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ والذي يتضمن موضوعه مسألة العنف ضد المرأة وانعكاساتها على مشاركتها في أخذ القرار والقيادة .